

وان سلم من الحيزان يكن في الحامد واصفا للسلطان دعا
 الامر المبالة فيكون حقيقه وان كان المعنى يدعى سلطانا واما
 الجواب عن احتمال كونها مجازات فتوضيحه انه خلاف الواقع والملا
 بالنسبة فانها لو تخصنا عن القائلين علمنا انه لم يقصدوا معنى مجازيا
 صحيحا حسب ما اعترفوا به ولا يضر ما ينكرون امورا لم يقدر واقع
 ان يحصلوا لها معنى صحيحا ويضمونها بعد التامر والتدبير فضلا
 عن ان يقصدوا من اللفظ ذلك بادئا لرأي عند التكلم واذا كان
 الجواب خلاف الواقع والتحقيق فلا ينبغي ان يعتمد عليه وان كان
 محتملا عند الغفل على انه ينبغي الكلام حينئذ فيما اذا لم يقصد به
 معنى مجازي يحتمل بل ارادوا الادعاء او التخصيص فيلزم خروجهم عن الحد
 وان يكون استنساخا وفيه ما فيه ثم اقول **مبدأ تنوع**
 السلطتين ان اوردت على وجه النقص والاعتراض فيمكن
 ان يدعى باننا لنسلم انما احد وان كانت اثنية مقبولة كالوصف
 على غير الاختيار وما قول السيد ونحوه لولربطابق الاعتقاد
 كان استهزا فلعل معناه انه لما شابه الاستهزا في تلك الاعتقاد
 وقصد افادته اخرج من الحد الاستهزا فهو مشابه له تعدد منه
 عندهم وانه لما كان استهزا في كثير من المواضع او الاكثر لم يعتبر
 كالمز وقليلنا على قياسه ما مر في التعظيم الظاهري فهم لم يعتبروا في
 الحد الا الوجه الكامل فتمثل وان اوردت سندا لمنع الاشتراط
 او لاجل تحقق المقام وانه لا دليل على خروجها من الحد مع انها امر
 مستحسن مقبول متضمن للتعظيم في العرف الخاص والقام غير معدود
 من الاستهزا عرفا وعقلا فهو كلام قوي معقول لم يضعفه نفل
 صريح صحيح **الامر الثاني** انه اذا اعتقدوا واصفا انصاف
 المحمود ولكن لم يقصدوا بكلام تعظيم بل محض الاحبال والحكاية ونحوها
 فهو ليس بمد وان سلم ذلك فلا شك في انه مع ذلك لا اعتقاد بمجوز ان

يقصد

يقصد بالكلام المهر و التمشير عنادا ومكابر كما كان لبعض الكفر التي
 وذلك الكلام ليس بمد قطعاً فلا يكفي في حيدو للتعظيم الباطني المعنى فيه
 مجرد ما ذكر من مطا بقية الاعتقاد بل لا بد من اعتبار امر اخر هو قصد
 التعظيم للمد الا ان يقال انه قصد المهر وقصد من باعنية الجميل كما مر
 وذلك مع استنساخه الاكتفاء لدلالة التزامية في التعريف والادب
 قيد التعظيم الباطني لاخراج الاستهزا لا بد من اشكال قصد المهر وقلنا مثل
 بعد **شعر** ان تحققي المتأخرين كالخبر الدواني وغيره من المناظرين في
 المسئلة وكلام السيد وغيره ما تتبعوا وقد قفوا النظر وظنوا ان المنقول
 عن الثقات والمعقول من الحجات ليس الا انه لا بد من التعظيم وذلك لا يقتضي
 اعتبار الاعتقاد والقصد معا وهو يستلزم خروج ما لا يحصى من الشا
 الجميل وما ذكر في معرض الدليل فهو مقدر وح او مدعي خرا واما احتمال الانبغ
 في الاستدلال ذهبوا الى ان اللازم في الحمد قصد التعظيم بالوصف
 كما هو مقتضى العقل وصريح النقل لا الاعتقاد فلو اريد بالثبات تعظيم
 الموصوف بشرطه صار حتما وان لم يعتقد انه موصوف بما يذكر ولا يمد
 فيه كما توهته بل قصدوا حمل كلام السيد وسر وافقه عليه فقا لولا
 اذام مطابقة الاعتقاد لزامها وهو قصد التعظيم والشاوه
 بالوصف وارادوا بالضرورة للزوم العرفي الغالب لا القطعي ليمنع
 مسندا بما مر الا انه بعيد جدا عن القول والقابل اذ ليس من دأب
 السيد قدس سره مثل ذلك في شرح التعاريف على انه لا يجري في
 كلام بعض من وافقه الا بكالات الكلف واقول **الاقرب** في تاويل
 كلامه ان براحة مطابقة اعتقاد انه مقطر بمثابة او اعتقاد انه
 تعظيم اياه به لما يفهم من الوصف من تعظيم والتعظيم فلولا ان يعتقد
 ذلك لم يكن قاصدا تعظيمه فافهمه واذا تقرر انه لا بد من التعظيم
 من غير منازعة فيه لتصرح الثقات المتبحرين فاعلم انه قد ناقش فيه
 بعض العلماء الذين عاصروهم فقا **في حواشي** المشرح المختصر

انه اراد انه كما هو
وان ذلك لا يكفي

لا اعتقاد انه مستغف
بالمحموديه كالمجوايلة
فورد عليهم الاكسال
فاعتاجوا الاثاويله